A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/838
4 October 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

**اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي**

**الدورة الخامسة والأربعون**

# تقرير اللجنة الفرعية للشؤون الادارية والمالية

## أولا- مقدمة

١- افتتح اجتماع اللجنة الفرعية للشؤون الادارية والمالية في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ رئيسها سعادة السفير أ. كمال (باكستان). وبدأ الرئيس بالترحيب بالمندوبين، وخاصة أولئك الذين كان يتعذر عليهم عادة حضور اجتماعات اللجنة الفرعية؛ كما رحب بنائب المفوضة السامية. وقدم الرئيس في ملاحظاته الافتتاحية بنود جدول الأعمال المؤقت المشروح (EC/SC.2/68) الذي تم اقراره دون تعليق.

٢- واقترح الرئيس تجميع بنود جدول الأعمال للاستفادة من الوقت المتاح على أكفأ وجه. ووافقت اللجنة الفرعية على الاقتراح.

٣- ثم قدم الرئيس استعراضا عاما لعمل اللجنة الفرعية في اجتماعاتها فيما بين الدورات.

٤- وانتقلت اللجنة الفرعية بعد ذلك الى النظر في مشروع التقرير عن الاجتماع المعقود في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (EC/1994/SC.2/CRP.22) الذي اعتمد دون أي تغيير.

## ثانيا - بيان نائب المفوضة السامية

٥- أدلى نائب المفوضة السامية ببيان استهلالي بناء على دعوة الرئيس. وقدم استعراضا عاما موجزا لأهم التطورات الأخيرة التي تهم المفوضية وعلق على بعض المسائل الأساسية قيد نظر اللجنة الفرعية. واعتذر عن تأخر وصول عدد من الوثائق الأساسية للاجتماع، وعزا ذلك أساسا الى سلسلة حالة الطوارئ التي أجهدت الأنشطة العادية.

٦- وأشار نائب المفوضة السامية الى الوثائق، فقال إن الوثيقة A/AC.96/824 التي تقدم استعراضا عاما لأنشطة المفوضية شهدت تنقيحات كبيرة هذا العام. وثمة تطور ايجابي آخر هو أن الوثيقة EC/1994/SC.2/CRP.26 وفرت استعراضا للتدابير التي اتخذتها أو اقترحتها المفوضية استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٧- وأشار نائب المفوضة السامية الى القلق المعرب عنه بشأن حجم الوثائق. فقد تم استنساخ نحو خمس ملايين صفحة لاجتماعات اللجنة التنفيذية. وقال إنه سيتم الشروع في اجراء استعراض داخلي لبحث امكانات اجراء تخفيض كبير على الوثائق، ودعا الوفود الى تقديم اقتراحاتها بهذا الصدد.

٨- وعلق نائب المفوضة السامية على أنشطة المفوضية، فقال إن عمليات الاغاثة الانسانية الضخمة في حالات الطوارئ، التي اعتبرت يوما ما استثنائية إن لم تكن غير مسبوقة، أصبحت الآن هي معيار عمل المكتب إن لم يكن محوره. ومنذ انعقاد الدورة العادية الأخيرة للجنة التنفيذية، أرسلت المفوضية ما لا يقل عن ١٤ شحنة طوارئ الى سبعة بلدان.

٩- والى جانب وزع أعداد كبيرة من موظفيها، سعت المفوضية الى الحصول على عون خارجي. وفي هذا الصدد استفاد المكتب من الاتفاقات الممتازة للتأهب لحالات الطوارئ مع منظمات مثل المجلسين النرويجي والدانمركي لشؤون اللاجئين، ومجلس الانقاذ السويدي، ومنظمة رادا بارن ولجنة الطوارئ الروسية ومنظمة Red-R للمملكة المتحدة ونظام متطوعي الأمم المتحدة. كما أعير موظفون تقنيون من ادارة التنمية الخارجية، ومكتب الجماعة الأوروبية للشؤون الانسانية، والمنظمة السويسرية للاغاثة في حالات الكوارث، ومراكز مكافحة الأمراض. وفضلا عن ذلك، دعمت المفوضية التنسيق المشترك بين الوكالات بالعمل في اتصال وثيق مع مكتب الشؤون الانسانية، وبمشاركتها البالغة النشاط في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ولم يكن التنسيق هدفا في حد ذاته بل هو آلية لعمل أسرع وأكفأ وأشمل. إن المفوضية، اذ تضع ذلك في الاعتبار، ستواصل حث ادارة الشؤون الانسانية على اشراك أكبر عدد ممكن من الأطراف الفاعلة في عمليات الطوارئ المعقدة وعلى ضمان تحديد المسؤوليات في هذه العمليات في وقت مبكر.

١٠- واستمر التنسيق مع برنامج الأغذية العالمي في عمليات تغذية اللاجئين، وزاد من دعم هذا التنسيق انشاء فرقة عمل مشتركة على مستوى المقر، وعقد اجتماعات اقليمية منتظمة لاستعراض الاستراتيجيات للعمليات الضخمة، ووضع خطة عمل مشتركة لعام ١٩٩٥ والتعاون في تدريب الموظفين. كما تجري المناقشات قدما مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لوضع طرائق تشغيلية للتعاون في حالات الطوارئ، فضلا عن وضع برامج أطول أجلا. ومن المخطط اجراء مزيد من المناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بهدف تحسين تزامن جهود الاغاثة الانسانية والانعاش فيما يتصل بتسلسل الانتقال من الاغاثة الى التنمية. وفضلا

عن ذلك، ومتابعة لخطة العمل التي ظهرت من عملية الشراكة في العمل بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية (PARINAC) يعمل المكتب على جعل علاقات عمله مع المنظمات غير الحكومية أكثر فعالية.

١١- لقد تطلب التدفق الضخم للاجئين الروانديين على زائير والبلدان المجاورة الأخرى تدابير عاجلة ونهجا مبتكرة. وكان من حظ المكتب أن حصل على مشاركة مباشرة من مانحين كثيرين على جبهات كثيرة، شملت الدعم الأساسي المنقذ للآرواح من الموارد العسكرية لحكومات عديدة. ولا شك أن التجربة الجماعية ستتيح فرصة لتحليل الدروس المستقاة من أجل تحسين القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ مستقبلا.

١٢- واستمر بذل الجهود لتحسين ادارة وتنظيم المفوضية لمواردها البشرية، وخاصة من خلال تحسين وتنفيذ نظام التنظيم الوظيفي. وقد وضعت هذه الجهود المفوضية في موقع الصدارة في الجهود المبذولة في هذا الصدد في منظومة الأمم المتحدة.

١٣- وفيما يتعلق بموضوع أمن الموظفين، فإن فعالية المفوضية في كل من عمليات الطوارئ وعمليات العودة الطوعية الى الوطن لا تحددها فقط قدرة المكتب بل تقررها كذلك الحالة الأمنية السائدة. ان خطورة الأخطار التي يتعرض لها موظفو المفوضية قد أبرزها بشكل مأساوي ما حدث مؤخرا من قتل موظف دولي شاب كان يعمل في بوروندي. ومن المؤسف أن مشروع اتفاقية الأمم المتحدة التي تعالج أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بهم تغطي حاليا موظفي حفظ السلم فقط ولا تعترف بالحاجة الهامة بالمثل الى حماية العاملين في مجال الشؤون الانسانية. اننا نرحب كثيرا بدعم الدول الأعضاء في مد غطاء الاتفاقية ليشمل موظفي الشؤون الانسانية، بمن فيهم الشركاء العاملون للمفوضية.

١٤- كما شرع المكتب في تحسين نظمه واجراءته الادارية والمالية والاعلامية. وتركز الجهود على توحيد وتبسيط الاجراءات وعلى زيادة اللامركزية وتفويض السلطة للمكاتب الميدانية. وهناك لجنة توجيهية داخلية رفيعة المستوى في المفوضية ستعمل على تعزيز هذه الممارسة في الأشهر القادمة. وتشمل الأنشطة الأخرى تنفيذ نظام لتنظيم وحفظ السجلات، وتعزيز الموظفين الاداريين والماليين في العمليات الميدانية للمفوضية، وتحسين ادارة الموجودات غير القابلة للهلاك. كما تواصل المفوضية تحسين شبكتها للاتصالات السلكية واللاسلكية على نطاق العالم، وربطها بأبعد المواقع الميدانية؛ وهي تعمل في هذه الجهود في تعاون وثيق مع بقية منظومة الأمم المتحدة.

١٥- وأشار نائب المفوضة السامية الى مجالين هامين تحديدا تشعر المفوضة السامية أنهما يحتاجان الى اهتمام. الأول أن ثمة حاجة الى تدعيم قدرة المكتب على التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات من أجل صياغة خيارات أشد تركيزا في مجال السياسة العامة؛ وما زالت هذه المبادرة في طور الصياغة وتأمل المفوضة السامية أن تكون في وضع يسمح لها بعرض توصياتها على اللجنة الفرعية في مرحلة مبكرة. وهناك مبادرة ثانية تتصل باقتراح إنشاء دائرة للتفتيش والتقييم؛ وستناقش هذه المبادرة بمزيد من التفصيل في مسار اجتماع اللجنة الفرعية.

١٦- وأعرب نائب المفوضة السامية في ختام بيانه عن تقدير المكتب للدعم الهائل التي تتلقاه المفوضية من بلدان اللجوء والبلدان المانحة على السواء. كما وجه الشكر الى الرئيس لما يتمتع به من جدية الغرض والفطنة والطريقة التي وجه بها مداولات اللجنة الفرعية خلال العام الماضي.

## ثالثا - صورة مستوفاة للبرامج والتمويل

١٧- استرعى الرئيس اهتمام اللجنة الفرعية الى الوثائق المتصلة بهذا البند من جدول الأعمال: الوثيقة A/AC.96/824، استعراض عام لأنشطة المفوضية: سياسة المساعدة الانسانية، والبرامج، والمسائل الادارية والمالية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥؛ وA/AC.96/825، الأجزاء الأول الى السادس، أنشطة المفوضية الممولة من صناديق التبرعات: تقرير عام ١٩٩٣-١٩٩٤ والبرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٥؛ وE/1994/41، تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وA/AC.96/834، أنشطة المفوضية الممولة من صناديق التبرعات: تقرير عن الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ والبرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٥، تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية؛ وA/AC.96/828، تقرير عن حالة التبرعات لصناديق المفوضية حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤؛ وEC/1994/SC.2/CRP.25، استكمال اسقاطات المفوضية في مجالي البرامج والتمويل لعامي ١٩٩٤ و١٩٩٥. كما تم استرعاء اهتمام اللجنة الفرعية الى العناصر المتصلة بمشروع مقرر لهذا البند من جدول الأعمال (A/AC.96/824، الصفحتان ١١٠-١١١).

١٨- ثم دعا الرئيس مدير شعبة البرامج والدعم التنفيذي الى تقديم البند ذي الصلة من جدول الأعمال.

١٩- قال مدير شعبة البرامج والدعم التنفيذي إن الوثيقة الأساسية المتصلة بالنظر في برامج وتمويل المفوضية هي الوثيقة A/AC.96/824، الاستعراض العام لأنشطة المفوضية: سياسة المساعدة الانسانية، والبرامج، والمسائل الادارية والمالية: ١٩٩٣-١٩٩٥. وأضاف أن هذه الوثيقة قد أعيد تنظيمها جذريا. واسترعى الاهتمام الى تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن الوثائق؛ وسيتم التماس توجيه من اللجنة بشأن مسألة الوثائق.

٢٠- وأضاف أن توقيت اجتماعات اللجنة التنفيذية ينبغي بحثه مع أعضاء اللجنة التنفيذية؛ فالى جانب الاهتمامات التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، هناك حاجة الى النظر في توقيت ممارسات الاستعراضات البرامجية المضطلع بها داخل المفوضية.

٢١- ثم انتقل المدير الى احتياجات البرامج كما وردت في وثيقة الاستعراض العام وورقة غرفة المؤتمرات EC/1994/SC.2/CRP.25. وقال إنه في عام ١٩٩٤، بلغت المصروفات التقديرية المنقحة ٠٠٠ ٣٢٠ ١ دولار. ومن هذا المبلغ هناك ٠٠٠ ٥٢٣ ٤١٨ دولار للبرامج العامة. وهذا هدف للميزانية وافقت عليه اللجنة التنفيذية في عام ١٩٩٣، وتتوقع المفوضة السامية في هذه المرحلة امكانية استيعاب احتياجات البرامج لعام ١٩٩٤ في حدود هذا المبلغ. أما تقديرات البرامج العامة لعام ١٩٩٥ فتبلغ ٠٠٠ ٤١٣ ٤١٥ دولار. ويبلغ مجموع الاحتياجات المنظورة في إطار البرامج العامة والخاصة لعام ١٩٩٥ بشكل أولي ٩٠٠ ٢٩١ ١٣٣ ١ دولار، منها نحو ٢٢,٥ مليون دولار من ميزانية الأمم المتحدة العادية. كما استرعى الاهتمام الى المسائل المحددة التي تتطلب موافقة اللجنة التنفيذية عليها (الفقرات ٢٧٠-٢٧٣ من الوثيقة A/AC.96/824).

٢٢- واسترعى المدير الاهتمام الى اقتراح توسيع قاعدة تمويل المبادرات التعليمية للمفوضية باللجوء الى حساب التعليم (EC/SC.2/69) وتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على هذا الاقتراح.

٢٣- كما استرعى الاهتمام الى جوانب القلق التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن ميل المفوضية الى استخدام التقديرات المنقحة للميزانية في ادخال اقتراحات جديدة للميزانية لم تعرض على اللجنة التنفيذية في التقديرات الأولية، والتي يتم تمويلها بعد ذلك عن طريق اللجوء جزئيا الى احتياطي البرامج. وقد حددت اللجنة مثالا على ذلك هو الاقتراحات الواردة في التقديرات المنقحة والمقترحة لتحسين نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية للمفوضية. ومن أجل معالجة القلق الشامل الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن مسألة ادخال اقتراحات جديدة للميزانية في التقديرات المنقحة، يقترح أن تبحث اللجنة الفرعية هذه الاقتراحات بطريقة رسمية.

٢٤- واختتم المدير عرضه باسترعاء الاهتمام الى التقرير المرحلي بشأن متابعة استنتاجات الفريق العامل المعني بادارة البرامج والقدرة التنفيذية الواردة في الوثيقة EC/1994/SC.2/CRP.25، الفقرات ١٦-٢٣.

٢٥- وبناء على طلب الرئيس، قدم السيد تشيبمان رئيس دائرة جمع التبرعات صورة مستوفاة عن التبرعات فضلا عن إطار عام لأولويات المفوضية في مجال التمويل. وحتى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وصل مجموع التبرعات الى ٧٣٢ مليون دولار، منها ٢٧٧ دولار للبرامج العامة و٤٥٥ للبرامج الخاصة. وعند اضافة مجموع الأموال الحرة والمرحلة من عام ١٩٩٣ الى هذا الرقم، يصبح متاحا للمكتب مبلغ ٩٧٥ مليون دولار، مقابل المطلب المستهدف هو ١,٣ بليون دولار. ولذلك فإن ثمة حاجة الى جمع مبلغ اضافي قدره ٣٢٥ قبل ٣١ مليون دولار كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

٢٦- وفيما يتعلق بالبرامج الخاصة، قدم رئيس دائرة جمع التبرعات صورة مستوفاة بشأن حالة تمويل أزمة رواندا/بوروندي، وعودة اللاجئين الى موزامبيق وقرن افريقيا وأفغانستان وغواتيمالا وميانمار وسري لانكا. كما استرعى الاهتمام الى الاحتياجات في جنوب شرقي آسيا وفي أذربيجان وجورجيا وطاجيكستان ويوغوسلافيا السابقة.

٢٧- وتيسيرا للتخطيط المالي على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، اقترح بدء سلسلة من المشاورات مع البعثات الدائمة في جنيف من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الى شباط/فبراير ١٩٩٥. ومع أن هذا قد حدث الى حد ما فيما يتعلق بالبرامج العامة، فمن المهم مد الممارسة لتشمل البرامج الخاصة.

٢٨- ونيابة عن المفوضة السامية، وجه السيد تشيبمان الشكر الى شتى الحكومات لما قدمته من مساهمات للمفوضية هذا العام.

٢٩- وردا على هذه المداخلات، أعربت عدة وفود عن تقديرها للتحسينات التي أجريت على وثيقة الاستعراض العام، ولا سيما الشفافية في العرض؛ إلا أن أحد الوفود أعرب عن تحفظات بشأن طول الوثيقة. ورحبت بعض الوفود بصفة خاصة بالجزء الأول من الاستعراض العام؛ فقد أبرز هذا الجزء قضايا هامة وقدم موجزا جيدا لعمل اللجنة الفرعية للشؤون الادارية والمالية؛ كما أشار الى المجالات التي ما زالت تحتاج الى أوجه ربط في أنشطة المساعدة.

٣٠- كما اثار بعض الوفود مسألة تأخر الوثائق. وفيما يتعلق بالوثائق بوجه عام، اقترح وفد آخر أن تبذل المفوضية جهدا لكي تحدد للجنة التنفيذية تلك الوثائق التي تود الغاءها أو مناقشتها على أساس أقل تواترا؛ وينبغي تقديم المبررات لشرح أسباب اقتراح حذف وثائق محددة أو مناقشتها على فترات اقل تواترا.

٣١- وأيدت عدة وفود تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن حاجة الاستعراض العام الى أن يتضمن تقريرا عن الأداء؛ ومن رأي أحد الوفود أن من شأن هذا التقرير أن يساعد على الرصد وتقييم الأداء. وأشير في هذا السياق الى الاهتمامات الأساسية التي أعرب عنها تقرير مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالرصد والتقييم.

٣٢- وأعربت عدة وفود عن دهشتها اذ أن هدف البرامج العامة لعام ١٩٩٥ أقل مما كان عليه عام ١٩٩٤، رغم أن الاحتياجات تتزايد بوجه عام.

٣٣- وأثار أحد الوفود مسألة الحاجة الى النظر في وسائل تمويل المفوضية بشكل كاف، ليس فقط من أجل امكانية تمويل حالات الطوارئ الأضخم بشأن اللاجئين بل أيضا تمويل العمليات الأقل "شعبية". لقد حان الوقت للتفكير في نهج أكثر جذرية لعلاج المشكلة. وأيد عدد من الوفد هذا الاقتراح. وأكدت عدة وفود على الأهمية الحيوية لتوسيع قاعدة المانحين، وبذلك ضمان المشاركة في الأعباء بشكل أكبر. وحث أحد الوفود المفوضية على مواصلة استراتيجياتها لجمع التبرعات داخل القطاع الخاص. واثار أحد الوفود موضوع "قصور التمويل الهيكلي" للبرامج العامة. ورحب عدد من الوفود باقتراحات السيد تشيبمان المشار اليها أعلاه.

٣٤- وأعربت الوفود عن اهتمامها بالصلة بين البرامج العامة والبرامج الخاصة. وكان من رأي بعضها أن التمييز بين هذين النوعين من البرامج لم يعد له معنى؛ واقـُترح أنه قد تكون هناك حاجة الى ميزانية واحدة تلبي جميع احتياجات اللاجئين/العائدين. واذا لم يكن دمج ميزانيتي البرامج العامة والبرامج الخاصة هو الحل، عندئذ ينبغي للمفوضية أن تتوصل الى اقتراح آخر. وأيد عدد من الوفود محصلة هذه الملاحظات. وأشارت عدة وفود الى أن أي اقتراحات بشأن هذه المسائل يجب أن تكفل مع ذلك المرونة من خلال حق المفوضة السامية في معالجة حالات اللاجئين من خلال توجيه نداءات جديدة.

٣٥- كما أثار عدد من الوفود مدى حسن ادارة البرامج الخاصة حاليا؛ ففي الوقت الحاضر توافق اللجنة التنفيذية رسميا فقط على هدف البرامج العامة الذي أصبح يشكل جزءا ثانويا من مجموع موارد المكتب.

٣٦- وأشير الى أن المسائل المتصلة بعرض الميزانية، وصلة البرامج العامة بالبرامج الخاصة (أو الحاجة الى اجراء تمييز من هذا القبيل) فضلا عن مسألة اشراف اللجنة التنفيذية على جميع البرامج، وينبغي مواصلة مناقشتها في اجتماع للجنة الفرعية يعقد بين الدورات، يفضل أن يكون الاجتماع القادم. وينبغي معالجة هذه المسائل بطريقة تطلعية وبعقل مفتوح.

٣٧- واعتبر من الأهمية بمكان تحديد الأولويات لأنشطة المفوضية. وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأنه ينبغي أن تظل الولاية الأصلية للمفوضية في الحسبان. فقد اضطلعت المفوضية في أداء ولايتها بمسؤوليات تخص بشكل أنسب وكالات أخرى. وقد تولت المفوضية هذه المهام، في حالات كثيرة، لأن وكالات أخرى في

النظام الدولي لا تمارس دورها كاملا. واقترح وفد آخر استعراض التعاون المشترك بين الوكالات في سياق المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر الفقرات ٨٧-٩٠ أدناه).

٣٨- واقترح عدد من الوفد تحليل ومناقشة الخبرة المكتسبة من حالة الطوارئ في رواندا في اجتماع للجنة الفرعية (انظر أيضا الاقتراح المتصل بذلك في الفقرة ٨٦ أدناه). لقد اصبحت حالات الطوارئ الواسعة النطاق سمة دائمة لعمل المفوضية. ورغم أن المفوضية أكثر تقدما في الاستجابة لحالات الطوارئ هذه، إلا انه يلزم انعام مزيد من النظر بشأن مسائل تتصل بالمساءلة والهيكل التنظيمي في المقر وفي الميدان، وشؤون النقل والامداد و"مجموعة برامج الخدمات". وأثير تساؤل بشأن حجم الطوارئ الذي تستطيع المفوضية مواكبته، ومتى يمكن اللجوء الى "مجموعة برامج الخدمات".

٣٩- وأشاد أحد الوفود بالاستجابة السريعة للمفوضية في حالة الطوارئ في رواندا، إلا انه اقترح ضرورة التركيز على تحديد الموظفين المحليين الواجب الاستعانة بهم عند الضرورة، بدلا من الاعتماد على احتياطي الموظفين في مقر المفوضية أو في منطقة أخرى خارج المنطقة المتأثرة؛ ومن شأن هذا النهج أن يكون أكثر فعالية في الكلفة.

٤٠- ورحب أحد الوفود بمبادرات المفوضية في مجال ادارة الموارد البشرية؛ وأعرب عن أمله في أن تؤدي هذه المبادرات الى مزيد من الوفورات. وفضلا عن ذلك أعرب الوفد نفسه عن اعتقاده بأنه يمكن تحقيق مزيد من الوفورات ببحث بعض الجوانب الأكثر كلفة في تمثيل المفوضية، وذلك مثلا في أوروبا، والجهاز البيروقراطي في المقر.

٤١- ورحب أحد الوفود بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بادارة البرامج والقدرة التنفيذية؛ وقال إن تقرير الفريق العامل ردد اهتمامات بعض الوفود بأن عمل المفوضية في الميدان تعرقله بلا داع متطلبات بيروقراطية كثيرة جدا. وتحدثت الوفود عن الحاجة الى اجراءات تنظيم أكثر تبسيطا في المفوضية، مع تفويض سلطات أكبر للميدان، ووضع الأولويات استنادا الى الطلبات في الميدان.

٤٢- وأكد عدد من الوفد على أهمية التدريب. وأدلى أحد الوفود بملاحظة مفادها أنه من الصعب التأكد من مستوى الموارد الذي تكرسه المفوضية للتدريب، وما اذا كان يجري معالجة الثغرات القائمة. كما أثيرت تساؤلات بشأن التدريب المشترك بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي؛ وتم التأكيد على أهمية هذا التدريب المشترك للموظفين من أجل الإلمام بتقاليد العمل في كلتا المنظمتين.

٤٣- وأثارت عدة وفود مسألة الحاجة الى دعم متابعة عملية الشراكة في العمل (PARINAC). كما أُعرب عن اعتقاد مفاده أن تدعيم قدرة المنظمات غير الحكومية على تنفيذ أنشطة المفوضية يجب أن يشكل جزءا هاما من حوار المفوضية مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية. وطلب أحد الوفود أن تعطي المفوضية الأولوية لدعم الرصد من جانب المنظمات غير الحكومية باعتباره مكونا أساسيا لتعزيز مساءلة المفوضية.

٤٤- وأثيرت تحفظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن نظام الاتصالات بوحدات طرفية ذات فتحات صغيرة جدا (VSAT). وأعرب عن اعتقاد مفاده أن هذه المبادرة لا تمثل نشاطا جديدا بل هي

تطوير لأنشطة جارية اذ أذنت اللجنة الفرعية للمفوضية بتنمية مخزونات أفضل لحالات الطوارئ فيما يتعلق بالموظفين والسيارات والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها. وأكد أحد الوفود أهمية اجراء تنسيق وثيق لمبادرات المفوضية في هذا المجال مع باقي منظومة الأمم المتحدة. وأثير تساؤل بشأن السبب في عدم قدرة المفوضية على اقناع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بوفورات التكاليف التي ستحققها اقتراحاتها. وقبلت اللجنة الفرعية التفسير القائل بأن مبادرة الوحدات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جدا تتسق مع القرارات التي اتخذتها اللجنة الفرعية بشأن مجال من المسائل ذات الصلة (الفقرة ٧٠ من وثيقة الاستعراض العام)؛ وفضلا عن ذلك فقد اعـُترف بالوفورات المرتبطة بهذه المبادرة. كما فسرت اللجنة الفرعية للشؤون الادارية والمالية تحفظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بأنها تتصل باقتراحات أخرى لا بتلك الاقتراحات التي سبق تقديمها.

٤٥- ورحبت عدة وفود بالتغييرات المقترحة على القواعد الناظمة لحساب التعليم. وأيد أحد الوفود التركيز على التدريب الحرفي وشبه المهني للاجئين، بهدف جعلهم أكثر اعتمادا على النفس. فالمهارات العملية لا تفيد العائدين فقط، بل تفيد أيضا البلدان التي يعودون اليها. وتم الترحيب بالصلة الواضحة بين مبادرات التعليم بعد الابتدائي والعودة الطوعية الى الوطن في نهاية المطاف؛ غير أن أحد الوفود طلب طمأنته بأن التعليم الابتدائي سيستمر تمويله في اطار البرامج العامة.

٤٦- وردا على هذه المداخلات، أدلى مدير شعبة البرامج والدعم التنفيذي بعدد من التعليقات. فقال إن المكتب يقر بالمفارقات المرتبطة بالتمييز بين البرامج العامة والبرامج الخاصة؛ وانه يرحب بأن تجري اللجنة الفرعية استعراضا متعمقا لهذه المسألة. وفيما يتعلق بمسألة حسن ادارة البرامج، استرعى المدير الاهتمام الى المسألة المتصلة بتأمين قاعدة سليمة يمكن التنبؤ بها لتمويل هذه البرامج.

٤٧- وفيما يتعلق بكفاية استجابة المكتب لحالات الطوارئ، فإنه رغم تشغيل نظام للإنذار المبكر بشكل معقول في وقت سابق، فإن المأساة غير المسبوقة في رواندا، والتي وقعت بعد سلسلة من حالات الطوارئ بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، شكلت عبئا ثقيلا على القدرة المؤسسية الفردية للمفوضية.

٤٨- وردا على اقتراح الاستعانة بمزيد من الموظفين المحليين، قال مدير شعبة البرامج والدعم التنفيذي إنه لا يتصور وجود استجابة لحالات الطوارئ دون استخدام موارد محلية ووطنية للمجتمع المتأثر. ومن حيث المبدأ، ينبغي للمكتب أن ينظر مستقبلا في ادراج حكم في الاتفاقات مع المنظمات غير الحكومية الدولية التي تشكل الوكالات المنفذة، ينص على ضرورة أن تحاول، قدر الامكان وبأسرع وقت ممكن، استخدام موارد محلية وتنميتها وتدريبها على عملية تسلم الأنشطة رسميا، وبذلك يتأكد استمرار البرنامج واستقراره. كما أشار الى أن كتيبا للشركاء المنفذين سيصدر قريبا؛ وسيتناول المبادئ التوجيهية بشأن التكاليف العامة والادارية. إلا انه أشار الى عدم امكانية وجود صيغة واحدة لمعالجة هذه التكاليف.

٤٩- وفيما يتعلق بكمية الوثائق، قال إنه بالنظر الى أن الدول الأعضاء هي المستعمل النهائي للوثائق، فإن الأمر متروك لها لاقتراح الحالات المتوخاة لتقليل حجم الوثائق أو الغائها، استنادا الى احتياجاتها.

٥٠- وفيما يتعلق بموضوع التدريب، هناك أنشطة قليلة تماما مخططة لعام ١٩٩٤ تشمل التخطيط الموجه الى الناس، وادارة البرامج، وادارة حالات الطوارئ وادارة الأغذية. إن تدريب موظفي المفوضية تغطيه أساسا

الميزانية الادارية؛ وتبلغ تكاليفه نحو ٣,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥. أما تدريب الشركاء المنفذين فكثيرا ما تغطيه ميزانيات فرادى البلدان ويجريه موظفو المفوضية داخل البلد؛ وتم رصد مبلغ آخر في الميزانية يبلغ نحو مليون دولار وذلك أساسا لتعزيز تدريب الشركاء المنفذين للمفوضية.

٥١- وذكر المدير أن التعليم الابتدائي للاجئين سيظل مشمولا بالبرامج العامة.

٥٢- كما رد السيد تشيبمان على المداخلات ذات الصلة. فأعرب عن تقديره لدعم الوفود لخططه باجراء مشورات فردية. وفيما يتعلق بالاستعراض الأوسع لتمويل المفوضية، قال إنه يرحب بذلك؛ وأضاف أنه في حالة الجمع بين ميزانيتي البرامج العامة والخاصة، فمن المهم معرفة مستوى التبرعات الشاملة التي يمكن توقعها بشكل واقعي.

٥٣- وأشار الرئيس، في إجماله لبند جدول الأعمال، الى الدعم الواسع للقرار الذي سيطلب الى اللجنة التنفيذية اتخاذه بشأن أهداف برامج عام ١٩٩٥. وأشار الى بعض القلق المعرب عنه إزاء وضع تكون فيه اللجنة التنفيذية مطالبة بالاحاطة علما بمستوى احتياجات شاملة تبلغ ١,١٣ بليون دولار، تشمل البرامج الخاصة، مع الموافقة رسميا فقط على مبلغ ٠٠٠ ٤١٣ ٤١٥ دولار كهدف للبرامج العامة لعام ١٩٩٥. وقال إن المسائل المتصلة بحسن ادارة البرامج الخاصة، والصلة بين البرامج العامة والخاصة ستدرج على جدول أعمال اللجنة الفرعية للشؤون الادارية والمالية لاجراء استعراض مستفيض بشأنها في مسار العام القادم.

## رابعا- اللاجئات والأطفال اللاجئون

٥٤- أشير الى المعلومات الأساسية المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال. وقد ركز تقرير الفريق العامل المعني باللاجئات والأطفال اللاجئين (EC/1994/SCP/CRP.5) الاهتمام على العقبات المؤسسية التي تعرقل أداء المفوضية وقدم مجموعة من التوصيات بشأنها. وقد ووفق على التقرير في اجتماع اللجنة الفرعية للحماية الدولية في أيار/مايو ١٩٩٤، رهنا ببحث آثاره المالية من جانب اللجنة الفرعية للشؤون الادارية والمالية.

٥٥- وقال مدير شعبة البرامج والدعم التنفيذي، في تقديمه هذا البند من جدول الأعمال، إن التقرير المرحلي عن حالة اللاجئات والأطفال اللاجئين والآثار المالية المترتبة على توصيات الفريق العامل المعني باللاجئات والأطفال اللاجئين (EC/1994/SC.2/CRP.23/Rev.1) يعطي اشارة مفصلة نوعا الى التقدم المحرز في مجالات اللاجئات والأطفال اللاجئين. غير أنه أضاف أن التكاليف الواردة هي ارشادية فحسب إذ ليست جميع البنود جديدة. ورغم أن الأولوية المعطاة للاجئات والأطفال اللاجئين تستحق الذكر، إلا أن هناك انفصاما مستمرا بين المناقشات وتوفير قاعدة للموارد. وقال إن بعض الأسئلة التي أثيرت بشأن هذا الانفصام قد عولجت في الوثيقة المعروضة على اللجنة الفرعية.

٥٦- غير أن المدير حدد الخطوط العامة للتقدم الهام المحرز، وأشار الى مجالات النشاط المقبل. وأكد على الهدف الشامل المتمثل في ادماج و"توحيد" اهتمامات اللاجئات والأطفال اللاجئين في الأنشطة البرنامجية للمفوضية.

٥٧- وأدلت وفود عديدة بتعليقات مؤيدة للتقرير المرحلي عن حالة اللاجئات والأطفال اللاجئين أكدت أن الاستراتيجية التي اعتمدتها المفوضية هي استراتيجية مناسبة. وذكر أحد الوفود انه ينبغي للمانحين أن يرصدوا باستمرار تنفيذ التوصيات الهامة استراتيجيا والتي لا تتطلب أي تمويل اضافي، كتلك التوصيات المتصلة بتدعيم الموظفين من النساء في مراحل الطوارئ، والتدريب على الحماية والأنشطة البرنامجية، فضلا عن زيادة الاهتمام بالحماية الجسدية لمنع العنف الجنسي. وينبغي تغيير النهج المألوف لمساعدة اللاجئات. وينبغي اعتبار اللاجئات شركاء نشطين لا بد من مواصلة تطوير قدراتهن الكامنة والاستفادة منها، سواء اثناء اقامتهن في المخيمات في البلد المضيف أو في مرحلة العودة واعادة الاندماج في بلد المنشأ. وشجعت وفود عديدة على أنشطة التدريب، وخاصة محو الأمية والتدريب المهني بما يفضي الى تمكين المرأة. واقترح أحد الوفود أن تجري المفوضية دراسة متعمقة لآليات التقييم وأن تضع المعايير لتقييم الوعي بوضع المرأة في برامج التدريب.

٥٨- وأيد عدد من الوفود الميزانية المقترحة؛ اذ أن الأنشطة الواردة فيها تتصل بعنصر اساسي في برامج المفوضية. وقال أحد الوفود إنه اذا كان التنفيذ الكامل لتوصيات الفريق العامل يحتاج فقط الى ٣,٧ مليون دولار، فإن ذلك يحقق أفضل استفادة من الأموال التي توافق عليها اللجنة التنفيذية. غير أنه ساد اعتقاد بأن المبلغ ينبغي أن تغطيه البرامج العامة؛ وفي هذا الصدد، اقترح أن تدرج في قرار اللجنة التنفيذية موافقة محددة على الأموال اللازمة لتنفيذ توصيات تقرير الفريق العامل. إلا أن الوفد أعرب عن اعتقاده بأن المبلغ لا يكفي لتغطية الجانب المحدد للعاملين في مجال الخدمات المجتمعية والمطلوب لأفرقة الاستجابة لحالات الطوارئ. وعلى نقيض التقرير، ذكر الوفد أن التقرير كان ينبغي أن يدرج ١٥عاملا اضافيا للخدمات المجتمعية بميزانية تبلغ نحو ٠٠٠ ٩٤٥ دولار. وبذلك يكون المجموع المنقح لهذا البرنامج ٧٠٠ ٤٧٦ ٤ دولار. ودعا أحد الوفود الى وضع وظيفة كبير منسقي شؤون الأطفال اللاجئين على قدم المساواة ماليا مع منسقي شؤون اللاجئات.

٥٩- وتم تشجيع المفوضية على مواصلة تنمية تعاونها مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمات غير الحكومية المحلية والحكومات لضمان حماية أفضل للأطفال اللاجئين، وخاصة القصر دون مرافقين. وألمحت عدة وفود الى عملية الشراكة في العمل، وأشيد باسهامها في كل من المبادئ التوجيهية المعنية بالأطفال اللاجئين وبالتوصيات الواردة في خطة عمل أوسلو والمتصلة بالنساء والأطفال اللاجئين/المشردين. وذكر عدة وفود أن التدخل على مستوى الميدان يشكل مصدر قلق مستمرا. وفيما يتعلق بالأطفال دون مرافقين، أشير الى نتائج مؤتمر بيللاجيو (آذار/مارس ١٩٩٤) الذي حدد المجالات التي ما زال يتعين فيها احراز مزيد من التقدم بشأن هذا الموضوع الهام.

٦٠- وذُكر أن العمل ينبغي أن يستمر مع برنامج الأغذية العالمي من أجل تحسين سلة أغذية الأطفال. وفيما يتعلق بالتعليم، فمن الواضح أن الأحكام الواردة في اتفاقية حقوق الطفل ما زالت بعيدة عن التنفيذ. ان الاتجاه في أنشطة المفوضية في هذا المجال يعكس الموارد المحدودة وآلية التمويل المعقدة. ومن اللازم النظر بعناية أكبر في مسألة تعليم اللاجئين في عالم متغير. وأثار أحد الوفود مشكلة تجنيد الأطفال في الخدمة العسكرية.

٦١- وقال أحد الوفود إنه من المفيد إعداد تقرير مرحلي عن تنفيذ المبادئ التوجيهية المنقحة للأطفال والمعروضة على الدورة السادسة والأربعين للجنة التنفيذية.

٦٢- غير أن الموضوع المتكرر في عدد من المداخلات هو أن التنفيذ على مستوى الميدان يحتاج الى مزيد من التحسين، رغم أن سياسات المفوضية جيدة بشأن اللاجئات والأطفال اللاجئين. وتم ايراد عدم مساءلة الموظفين باعتباره السبب الأساسي لهذا الوضع. وفي هذا السياق، حث أحد الوفود المفوضية على اجراء تقييم يستند الى النتائج عن "مشروع ضحايا العنف من النساء" في كينيا.

٦٣- وأثار أحد الوفود مسألة الحاجة الى ضمان التصدي لاهتمامات اللاجئات في الأعمال التحضيرية للقمة الاجتماعية (كوبنهاغن) والمؤتمر المعني بالمرأة (بكين). إن الحماية من العنف الجنسي، وتوفير علاج كاف للصحة التناسلية ومراقبة توزيع الأغذية، فضلا عن مسائل أخرى، ستكون على جدول أعمال المناقشة خلال هذين المؤتمرين؛ ويجب أن تكون الاستجابة لهذه التحديات لها أولوية في برنامج المفوضة السامية.

٦٤- وأورد أحد الوفود تفصيلا بعض المساهمات التي قدمها لشتى المبادرات المحددة المتصلة باللاجئات والأطفال اللاجئين؛ وأكد بصفة خاصة أهمية التدريب على التخطيط الموجه الى الناس وأعرب عن الأمل في أن تؤدي الأموال الأساسية التي ساهم بها في هذا التدريب الى ضمان تمويل اضافي لهذا النشاط الحيوي.

٦٥- وطلبت كبيرة منسقي شؤون اللاجئات، في ملاحظاتها على المداخلات، دعم الوفود لكي يساعد ممثلو بلدانها في شتى اللجان التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة وفي المؤتمر ذاته في بكين، على مساندة عمليات تدخل المفوضية لصالح النساء المشردات.

٦٦- وقال كبير منسقي شؤون الأطفال اللاجئين، في رده على سؤال يتعلق باتفاقية لاهاي، إن المكتب حاول في المناقشات السابقة على اعتماد اتفاقية لاهاي، إدراج الأطفال اللاجئين صراحة في النص. وقد أنشئ فريق عامل منفصل للنظر في هذا الجانب لأسباب يرجع بعضها الى نقص إلمام اللجنة بقضايا اللاجئين، وبالمسائل القانونية والأمثلة العملية المرتبطة بالأطفال اللاجئين ووضعهم المحدد. وشاركت المفوضية بنشاط في هذا الفريق، وثمة شعور بأن أفضل وسيلة للتقدم هي إعداد توصية تثير قضية الأطفال اللاجئين.

## خامسا - اللاجئون والبيئة

٦٧- تحث مدير شعبة البرامج والدعم التنفيذي، في تقديم هذا البند من جدول الأعمال، عن التقدم المحرز في مجال اللاجئين والبيئة، مشيرا الى الوثيقة EC/1994/SC.2/CRP.24 التي أبرزت صياغة مبادئ توجيهية مؤقتة لإدارة برامج اللاجئين الحساسة للبيئة وتحديد الخطوط العامة للتدابير الرامية الى إنفاذ المبادئ التوجيهية.

٦٨- وأشادت عدة وفود بالمفوضية على التقرير المرحلي الممتاز وأيدت التوجهات الأساسية للمبادئ التوجيهية المؤقتة. وشددت وفود كثيرة على أهمية الأخذ بنهج نشطة ووقائية فيما يتعلق بمسائل البيئة.

٦٩- وعليه فقد اعتُبر تنفيذ المبادئ التوجيهية على النحو الواجب أمراً أساسياً، واشارت عدة وفود الى تدابير عملية مثل إدراج هذه المبادئ التوجيهية في كتيبات، وتدريب الموظفين ذوي الصلة، وعمليات الرصد. كما تم التأكيد على مشاركة اللاجئين وزيادة وعيهم بمسائل البيئة. وفي هذا الصدد أكد أحد الوفود أهمية تنفيذ أنشطة التعليم والتدريب للاجئين.

٧٠- وفيما يتعلق بدور المكتب في تنفيذ مشاريع البيئة المتصلة باللاجئين، كان من رأي وفود كثيرة أنه من الأساسي مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسائر المنظمات الدولية، وخاصة لتنفيذ مشاريع الإصلاح الرئيسية. واقترحت بعض الوفود أن تتخذ المفوضية جانب الصدارة في تخفيف أضرار البيئة في حالات الطوارئ، مع إمكانية دعم الجهود في مرحلة لاحقة من جانب وكالات أخرى. وفي هذا الصدد أكدت وفود كثيرة أن دور المفوضية سيظل حفازاً في إصلاح البيئة في مرحلة ما بعد العودة الى الوطن وطلبت الى المكتب استكشاف مزيد من التعاون المشترك بين الوكالات في هذا الشأن.

٧١- غير أن إحدى الوفود أعربت عن أسفها لعدم التصدي على نحو كاف للأثر البيئي الهائل الذي أحدثه اللاجئون في بلدها، وطلبت مساعدة المفوضية والمجتمع الدولي في جهود إصلاح البيئة.

٧٢- وأبلغ مندوب سويسرا الاجتماع أن حكومته ستواصل دعم عملية المفوضية في مجال البيئة في جمهورية تنزانيا المتحدة للاجئين الروانديين وذلك بتمديد إعارة خبراء فنيين سويسريين.

٧٣- وفي تعليقه على شتى المداخلات، وجه كبير منسقي شؤون البيئة الشكر الى الوفود على تعليقاتها البناءة التي ستوجه عمله في ضمان التنفيذ الواجب للمبادئ التوجيهية وتعزيز مشاريع البيئة المتصلة باللاجئين. كما أبلغ الاجتماع عن بدء تنفيذ مشاريع بيئية كبيرة في جمهورية تنزانيا المتحدة بموجب اتفاق خاص مع الحكومة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

## سادسا - المسائل المالية والإدارية

٧٤- نظرت اللجنة الفرعية بعد ذلك في مجموعة من الوثائق والتقارير المتصلة بالمسائل المالية والإدارية، ولا سيما حسابات صناديق التبرعات لعام ١٩٩٣ (A/AC.96/829)، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات صناديق التبرعات التي تديرها المفوضية عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (A/AC.96/833)، والوثيقة EC/1994/SC.2/CRP.26 التي تحدد التدابير التي اتخذتها أو اقترحتها المفوضية استجابة لتوصيات مجلس المراجعين.

٧٥- ولاحظ الرئيس، في تقديمه لهذا البند من جدول الأعمال، أن العرض المتزامن لتقرير مراجعي الحسابات وتقرير المتابعة المتصل بذلك من جانب المفوضية يمثل خطوة هامة تحظى بالترحيب لضمان مزيد من الشفافية؛ كما أشار الى أن هناك وثيقة أخرى لم تتوافر بعد وتشمل تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/833/Add.1).

٧٦- وللمساعدة على استعراض هذه الوثائق، قدمت مديرة شعبة المراقبة وخدمات الإدارة في المفوضية عرضاً تمهيدياً. وأوجزت النقاط الأساسية المتصلة بالحسابات عن عام ١٩٩٣. وقالت إن المفوضية، بعرضها الوثيقة التي تصف تفصيلاً استجابة المفوضية لنتائج مراجعة الحسابات في نفس الوقت مع تقديم تقرير مراجعي الحسابات، تود أن تشير الى الجدية التي تعالج بها هذه النتائج، والتأكيد الذي تضعه على تحسين الممارسات والمراقبات الإدارية للمفوضية خلال الأعوام الأخيرة. إن المفوضية لم توافق على النتائج فحسب، بل تتخذ خطوات نشطة لعلاج المسائل المثارة، وخاصة فيما يتصل بالمجالات الرئيسية الستة وهي إدارة البرامج، وإدارة شؤون الموظفين، والمشتريات، والتأمين، وإدارة النقد، ومراقبة الميزانية.

٧٧- وأخذ عدد من الوفود الكلمة للحديث عن هذا البند من جدول الأعمال. وتحدثت إحدى المندوبات، في سياق ضمان إدارة برنامجية أفضل، عن حاجة المفوضية الى ترشيد علاقتها بالشركاء المنفذين وإضفاء طابع الاحتراف عليها. وأوردت عدداً من الأجزاء من تقرير مراجعي الحسابات بما يدعم ملاحظاتها. وقالت إن ثمة حاجة الى أن تكون المفوضية أكثر انفتاحاً ومنهجية فيما يتصل باختيار ورصد وتقييم الشركاء المنفذين؛ ومن اللازم بصفة خاصة أن تضع المفوضية المعايير فيما يتصل بالتكاليف الإضافية للشركاء المنفذين وأن تقيم نقطة اتصال داخل المفوضية تتعامل تحديداً مع المنظمات غير الحكومية بشأن مسائل العقود. ودعت الى تحقيق استجابة ملموسة لملاحظات مراجعي الحسابات بما يشير الى ما يتعين فعله ومتى يتم فعله. إن سمعة المفوضية هي التي ستعاني إذا أخفقت المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامجها على النحو الواجب. وأيد هذه التعليقات وفد آخر أشار الى أن عدداً من هذه المسائل أثير من قبل في اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية. وأدلى وفد ثالث بملاحظات مماثلة. كما ركزت وفود عديدة على تعليقات مراجعي الحسابات على مستويات الأرصدة غير الملتزم بها؛ وفي هذا السياق أعرب عن الأمل في أن تواصل المفوضية تحسين تقنياتها في مجال وضع الميزانية. كما طُلب الى المفوضية أن تواصل معالجة مسألة تسجيل اللاجئين، وخاصة في وقت يشهد موارد محدودة.

٧٨- ورداً على هذه الملاحظات، تحدثت مديرة شعبة المراقبة وخدمات الإدارة عن بعض المبادرات التي تتخذها حالياً شعبتها وشعبة البرامج والدعم التنفيذي لضمان قيام صلة أكثر احترافاً مع الشركاء المنفذين؛ وأضافت أنه خلال الأشهر الستة القادمة ستظهر تحسينات ملموسة وخاصة فيما يتصل بالرصد ومراجعة الحسابات، الخ. وفيما يتعلق بالأرصدة غير الملتزم بها، اعترفت بأن ثمة حاجة الى أن تكون المفوضية قادرة على التنبؤ بدقة أكبر؛ إلا أنها أشارت الى أن نحو ٦٠ في المائة من الأرصدة غير الملتزم بها تتصل بمساهمات عينية. كما استرعت الاهتمام الى التعليقات السابقة لمدير شعبة البرامج والدعم التنفيذي بشأن الخطوات المتخذة لتحسين عملية تسجيل اللاجئين.

## سابعاً - آليات الإشراف الداخلي

٧٩- تناول البند التالي من جدول الأعمال، وهو البند ٤، آليات الإشراف الداخلي. وعرضت على اللجنة الفرعية الوثيقة EC/SC.2/70: آليات الإشراف الداخلي: إنشاء دائرة للتفتيش والتقييم.

٨٠- وأشار الرئيس الى أن اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية كانت قد نظرت في اقتراح إنشاء وظيفة مفتش للأنشطة التنفيذية في اجتماعاتها المعقودة في ١٩ أيار/مايو و١ تشرين الأول/أكتوبر و١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وهكذا جاء الاقتراح المعدل المعروض على اللجنة الفرعية في الوثيقة EC/SC.2/70 خلاصة نحو ١٨ شهرا من التفكير.

٨١- ودُعي نائب المفوضة السامية الى الحديث عن هذا البند من جدول الأعمال. وقد تحدث عن الاقتراح في ظل ما حدث من توسع وتغييرات في نطاق وطبيعة وتعقيد عمليات المفوضية في الأعوام الأخيرة وما نتج عن ذلك من حاجة الى استعراض مستمر لأنشطتها التنفيذية لضمان تحقيق إشراف ومساءلة أفضل.

٨٢- ورحب عدد من الوفود في مداخلاتهم بالاقتراح. واعتُبرت المبادرة وسيلة تكفل، من خلال أداة إدارية مرنة ومستقلة، أن تعمل المفوضية بطريقة أكثر توجهاً الى النتائج وأكثر فعالية في الكلفة. وعلق أحد الوفود على الجمع بين وظائف التفتيش والتقييم. وطلب وفد آخر أن تكون طرائق الدائرة المقترحة أفضل تعريفاً، وخاصة صلتها بمكتب خدمات الإشراف الداخلي المنشأ حديثاً داخل الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨). وتساءل أحد الوفود عما إذا كان نطاق الأنشطة المتوخاة للدائرة واسعاً جداً. وطلبت الوفود أن تكون هناك تقارير مرحلية عن تنفيذ الدائرة المقترحة، وخاصة صلتها بمكتب خدمات الإشراف الداخلي وطلب أحد الوفود استعراضاً في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه ١٩٩٥. واقترح وفد آخر كبداية أن تنشأ الدائرة لفترة اختبار مدتها سنتان.

٨٣- واتفق في المناقشة التي تلت ذلك على إنشاء الدائرة المقترحة مع تزويدها بترتيبات التوظيف المحددة في الوثيقة EC/SC.2/70؛ وستجري اللجنة الفرعية استعراضاً لأدائها في عام ١٩٩٥.

٨٤- وفيما يتعلق بصلة دائرة التفتيش والتقييم في المفوضية بمكتب خدمات الإشراف الداخلي، أشار نائب المفوضة السامية الى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية دعت الى إجراء اتصال وتنسيق مناسبين مع مكتب خدمات الإشراف الداخلي. وأشار الى أن التفاعل والتنسيق بين مكتب خدمات الإشراف الداخلي وبين المفوضية سيكون أوسع كثيراً من الوظائف المتوخاة لدائرة التفتيش والتقييم؛ فمثلاً ستجري عملية مراجعة الحسابات الداخلية للمفوضية وحدة مخصصة تحديداً داخل مكتب خدمات الإشراف الداخلي تمولها المفوضية. كما أشار الى أن المفوضة السامية ستجتمع قريباً مع وكيل الأمين العام لخدمات الإشراف الداخلي المعين حديثاً.

٨٥- وفي مسار المناقشات بشأن هذا البند من جدول الأعمال، أدلت بعض الوفود بتعليقات على أنشطة التقييم تحديداً. وذكرت أن أنشطة التقييم ينبغي تخطيطها كشكل متواصل لعملية من العمليات، لا أن تتم في النهاية ببساطة؛ وينبغي ألا تفضي الدائرة المقترحة الى إضعاف وظيفة التقييم إذ أنها تهدف الى تحقيق نتائج ومراعاة الدروس المستقاة وإدخال هذه الدروس في أنشطة جديدة. واشارت عدة وفود الى أن التقارير بشأن عمليات التقييم هذه ينبغي أن تكون أشمل وأن تشارك فيها أطراف فاعلة أخرى مختصة لكي يستفيد الجميع من الدروس المستقاة. كما أن هذا النهج سيتسق مع هدف تحقيق مزيد من المساءلة.

## ثامناً - مسائل أخرى

٨٦- استرعى أحد الوفود في مداخلته الاهتمام الى أهمية الاستجابة الانسانية لأزمة رواندا. وأعرب عن تقديره لصدق المفوضة السامية في الاعتراف بأن علاج هذه الأزمة الانسانية تجاوز قدرة المفوضية في التعامل معها وفي تحقيق استجابة سريعة كبيرة ومبتكرة لها، وأشار الى أن الأخذ بنهج جديد ومبتكر لتقديم الخدمات بما يساعد على تحقيق الاستجابة الشاملة والضخمة بطريقة سريعة، يتطلب المزيد من الصقل والتحسين لاستخدامه في حالات مماثلة مستقبلاً. إن النهج المستخدم في هذه الأزمة يشير الى نوع جديد ومختلف من الصلة بين المفوضية ومانحيها في التصدي لتحديات حالات الطوارئ المعقدة. وشجع المندوب المفوضية على تنظيم وعقد مشاورات غير رسمية بشأن الدروس المستقاة من الاستجابة لحالة الطوارئ في رواندا. ومن بين المسائل التي يمكن معالجتها في هذا التشاور، أشار المندوب الى الآتي:

- حجم احتياجات مجموعة برامج الخدمات وقدرة المانحين على الاستجابة؛
- تحديد مسؤوليات التنسيق الشامل؛
- مشكلة التنسيق الأفقي بين المانحين ممن يقدمون الدعم ببرامج خدمات متطابقة؛
- مشكلة المساءلة بالنسبة للأنشطة المستقلة ذاتياً؛
- تنسيق المدخلات التي يتم حشدها عن طريق الهياكل العسكرية من جانب والموارد الموجهة عن طريق المؤسسات الحكومية غير العسكرية من جانب آخر؛
- آثار نهج مجموعة برامج الخدمات على الاستجابة الشاملة للأمم المتحدة.

وحظي هذا الاقتراح بترحيب حار من عدد من الوفود.

٨٧- ولاحظ وفد آخر أن المفوضية أصبحت منظمة أساسية في الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ الانسانية. وقال إن الموارد التي توفرها الدول الأعضاء حالياً للمفوضية تصل الى أكثر من ٤٠ في المائة من مساعداتها المقدمة عن طريق الأمم المتحدة لحالات الطوارئ. وأضاف أنه حين يأخذ المرء في الاعتبار المساهمات القيمة المقدمة من برنامج الأغذية العالمي لحالات الطوارئ واللاجئين، تشكل المنظمتان معا أكثر من ٨٥ في المائة من الموارد المقدمة للأمم المتحدة لحالات الطوارئ. ولذا يتعين على الدول الأعضاء ضمان أن تكون قدرة المفوضية (وبرنامج الأغذية العالمي) مواكبة للتوقعات والمسؤوليات التي تضعها عليها الدول الأعضاء.

٨٨- وهذا يعني تحديداً أن على اللجنة التنفيذية واللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية أن تعملا بنشاط خلال العام المقبل لتعزيز قدرة المفوضية. واقترح المندوب عقد اجتماع مبكر، يفضل أن يكون قبل اجتماع اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، لاستعراض جميع المسائل التي يتعين معالجتها، وتحديد أولوياتها، ثم تحديد موعد اجتماعات اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية استنادا الى ذلك. ومن بين المسائل التي أثيرت خلال اجتماع اللجنة الفرعية، أبرز المندوب ما يلي: التخطيط المالي وتمويل المفوضية؛ الصلة بين البرامج العامة والخاصة؛ المسائل المتعلقة بالموارد البشرية بما في ذلك التدريب؛ التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، بما في ذلك استكشاف مزيد من الوسائل للاستفادة من قدرات المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية؛ وتعزيز قدرة المفوضية في مجال السياسة العامة.

٨٩- كما أثار المندوب نفسه مسألة الحاجة الى زيادة تدعيم الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ تحت رعاية منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. وكان من بين المسائل التي قال إنها تحتاج الى بحث ما يلي:

- الاختلالات في قدرة مختلف الأطراف الفاعلة المشاركة في الاستجابة لحالات الطوارئ؛
- تحديد أفضل للمسؤوليات بين مختلف الوكالات، وخاصة في بلدان المنشأ؛
- تحسين الروابط بين تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ وبين المساعدة التأهيلية/الانمائية؛
- سد الثغرات بكفاءة أكبر في مجالات مثل إزالة الألغام وإنهاء حالة التعبئة، وحالات المشردين داخلياً والسكان المعرضين للخطر.

واقترح أن يعقد اجتماع لممثلي الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية ولجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها ومجالس منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي قبل انعقاد الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ويمكن أن تنظم هذا الاجتماع الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تحت رئاسة إدارة الشؤون الإنسانية. وستمكّن نتائج هذا الاجتماع الدول الأعضاء من اتخاذ الإجراء المناسب في مجالس الإدارة المختصة لمختلف الوكالات.

٩٠- وطلب الرئيس تعميم هذه الاقتراحات خطياً على أعضاء اللجنة الفرعية للنظر فيها، ربما في إطار أصدقاء المقرر.

٩١- وقدمت المراقبة المالية صورة موجزة مستوفاة للتقدم المحرز فيما يتعلق بمبنى المقر الجديد. وقالت إنه تم إبلاغ المفوضية قبل فترة وجيزة فقط بأنه ستكون هناك عمليات تأخير أخرى في الانتقال الى المبنى الجديد. ومع أنه يتعين تأكيد موعد الانتقال الى المبنى الجديد، تقدر المفوضية أن ذلك لن يتم حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛ وهي تعد الآن خططها اعتماداً على ذلك. وسيستوعب هذا المبنى الجديد نحو ٧٠ في المائة من موظفي المفوضية؛ أما باقي الموظفين فسيتم استيعابهم في مبنى مجاور.

٩٢- وقبل فض الاجتماع، أثار الرئيس رداً على مداخلة أحد الوفود عدداً من المسائل المتصلة بموعد الاجتماع القادم للجنة التنفيذية الذي ربما يتعين عقده في موعد يتجاوز الموعد المعتاد.

٩٣- وأعربت اللجنة الفرعية عن تقديرها للطريقة الممتازة التي أدار بها الرئيس عملها خلال السنة؛ ووجه الرئيس بدوره الشكر الى الأعضاء للروح البناءة والودية التي سادت خلال اجتماع اليوم.

- - - - -